مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٢٠** (الاستئناف ١)

المعقودة يوم الجمعة، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٥/١٥،

نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى آيرلندا الشمالية	السيد جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرتين ٢٨ و ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٥ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩) (S/2000/208)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن الحالة الإنسانية في العراق (S/2000/208) والملاحظات التي قدمها لنا هذا الصباح. وأرحب أيضا بوجود السيدة بيلامي والسيد سيفان في قاعة المجلس، إذ أننا نكن تقديرا عميقا لعملهما عندما نضطلع بأداء مسؤولياتنا كعضو في مجلس الأمن.

ويشعر وفد بلدي بالانزعاج إزاء استمرار الحالة الإنسانية الرهيبة للشعب العراقي كما أوجزت في تقرير الأمين العام وفي بيانه، وكما ورد وصفها في ١٩٩٩ في تقرير عن وفيات الأطفال والأمهات كانت قد أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وإننا نرحب بالتوصيات التي قُدمت لتحسين الحالة.

لا سبيل إلى إنكار أن الجزاءات تمثل أداة ضرورية ومشروعة لإنفاذ قرارات مجلس الأمن. إلا أن تدهور الحالة الإنسانية في العراق يثير تساؤلات حول المسألة الأوسع نطاقا والمتمثلة بفعالية الجزاءات عموما، وبشأن الجزاءات المفروضة على العراق خصوصا. ويتعين على المجلس أن يجد وسائل لإقامة توازن بين شرط احترام العراق لالتزاماته بموجب مختلف قرارات مجلس الأمن والالتزام الإنساني للمجلس بالتقليل من وطأة الصعوبات التي يواجهها المدنيون العراقيون العاديون. فأنظمة الجزاءات التي أنشأها المجلس يجب أن تكون فعالة ومركزة وذات مدة زمنية محدودة. ولذا فإن وفد بلدي يرحب بإنشاء مجلس الأمن لفريق عامل يُعنى بالجزاءات، وهذا الفريق سيقوم باستعراض هذه المسألة وتقديم توصيات بإجراء تغييرات على الشكل المناسب.

ونريد أن نؤكد على أنه يجب على المجلس ألا يصبح متورطا في جهد عقيم يُلام عليه. وبدلا من ذلك، يجب علينا أن نركز على إيجاد حل للحالة الإنسانية الصعبة في العراق. وفي هذا الصدد ينبغي أن يكون الشعب العراقي الأولوية الأولى بالنسبة لنا. ومن الخطوات الهامة التي يمكن أن تتخذ في هذه العملية إجراء تقييم موضوعي للمدى الذي أسهم فيه نظام الجزاءات في توليد الحالة الراهنة. ومثل هذا التقييم لأثر الجزاءات قد طال أمده وينبغي الاضطلاع به فورا.

ومن الواضح أننا ملتزمون بتنفيذ الأحكام الإنسانية الواردة في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، والتي اعتمدها المجلس انطلاقا من انشغاله بتحسين الحالة الإنسانية داخل العراق. ولذا فإننا نتوق لأن نستكشف في المجلس جميع الوسائل الممكنة التي تحقق النتائج التي اعتمد لأجلها القرار. وإننا نؤيد الجهود التي يبذلها مكتب برنامج العراق لاستعراض الإجراءات المتعلقة بالتعاقد، ودراسة الطلبات، والحصول على موافقة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٩)، وتوزيع الإمدادات الإنسانية داخل العراق بطريقة حسنة التوقيت.

إلا أن توفير الإغاثة الإنسانية وحدها لن يعكس بصورة فعالة الاتجاه الهابط في المؤشرات الإحصائية الواردة في هذه التقارير. وإننا نعتقد أن الحالة الإنسانية في العراق ستظل رهيبة في غياب عملية مستمرة لإنعاش الاقتصاد العراقي. وإن إعادة إرساء دعائم الهياكل الأساسية الاقتصادية أمر جوهري لعكس المؤشرات المروعة في مجال الصحة العامة وإعادتها إلى المستويات والمسارات التي كانت موجودة قبل ١٩٩١.

وهناك عائق هام يقف في وجه الإنفاذ المبكر للأحكام الإنسانية الواردة في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يتمثل في تعليق طلبات العقود في قطاعات حاسمة الأهمية، وبخاصة طلبات العقود المتعلقة بقطع الغيار والمعدات اللازمة لقطاع الصناعة النفطية وقطع الغيار اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية. وإننا نؤيد التخلص من تعليق طلبات العقود، ونتطلع إلى إحراز تقدم في دراسة الطلبات.

إن رفع السقف الذي يحدد الصادرات النفطية يبطله الافتقار إلى القدرة على الاستمرار في زيادة مستويات الإنتاج. وإننا نؤكد من جديد على تأييدنا لتوصية الأمين العام بشأن الإضافات الضرورية إلى الأموال المخصصة حاليا لقطع الغيار والمعدات النفطية وذلك لعكس مسار ما وصف بأنه حالة محزنة للصناعة النفطية. ومما يثير لدينا أشد القلق ما أورده الأمين العام من أن زيادة مستوى الإنتاج التي تحققت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لم تعد قابلة للإدامة، وأن الإنتاج في الأسابيع الأخيرة انخفض إلى ٠٠٠ ٣٠٠ برميل في اليوم.

ومما له أهمية مماثلة بالنسبة لتنمية العراق في المستقبل إعادة تأهيل هياكله الأساسية في قطاع الكهرباء. ونلاحظ من تقرير الأمين العام بأن المعدات

اللازمة لهذا القطاع والتي تقدر بـ ٤٨٨ مليون دولار معلقة وأن ذلك أدى إلى إبطاء عمليات الصيانة الضرورية، مما أدى إلى استمرار تدهور إنتاج الكهرباء وشركات التوزيع.

ويناشد بلدي جميع البلدان التي فرضت تعليقا أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لضمان إجراء التحقيقات بسرعة بهدف التخلص مبكرا من إجراءات التعليق. ولربما كان بإمكان السيد سيفان أن يبلغ المجلس بأي خفض جرى مؤخرا في مستوى طلبات العقود المعلقة، وما هو الأثر، إذا كان هناك من أثر، الذي يتوقع أن يتركه ذلك على البرنامج الإنساني.

إن الحالة المؤسفة لقطاع الصحة في العراق تثير أيضا قلقا بالغا. ونحن نؤيد توصية الأمين العام بإحداث زيادات كبيرة في مدى ونطاق المدخلات إلى هذا القطاع. كما نعترف بأهمية تنفيذ مدخلات تكميلية لمعالجة أسباب تدهور الظروف الصحية. ومن المهم، كما أنه مما يحقق جدوى اقتصادية أكبر، لا أن تعالج الأمراض فحسب، بل أن تجري الوقاية منها في المقام الأول. ولذلك فإن توفير مياه الشرب النقية والإصحاح السليم والتطعيم أيضا ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها كلها أمور حاسمة في الحفاظ على صحة السكان.

إن الأثر الضار طويل الأجل لسوء تغذية ٧٠٠ ٠٠٠ طفل، كما ذُكر في الفقرة ١٢٤ من تقرير الأمين العام، يثير قلقا بالغا. ومصاحبة المشاكل الإنمائية لبعضها البعض وهي التي يسببها سوء التغذية المزمن وعدم توفر التربية المناسبة والبيئة التعليمية في مدارس العراق لا تبشر بخير بالنسبة لتنمية جيل كامل من العراقيين مستقبلا.

إن استعراض تقرير الأمين العام لبرنامج النفط مقابل الغذاء، الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ ونتائج المسح الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومعدلات الرضع والأمهات في العراق، والعرض الذي تم هنا اليوم تثير شواغل إنسانية خطيرة. وهذه التقارير توضح أن تدهور الحالة الإنسانية في العراق مستمر وحاد.

إن أرقام منظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدمة في تقريرها لعام ١٩٩٩ بشأن الوفيات بين الرضع والأمهات في العراق تثير القلق بشكل خاص لأنها تبين بوضوح أن الأطفال تحت سن الخامسة يموتون بأكثر من ضعف ما كان عليه الحال قبل عشر سنوات.

ومن المأساوي بشكل خاص أن أطفال العراق تحولوا إلى ضحايا لنظام، لم يختاروه. ومما لا شك فيه أن الظروف الإنسانية القائمة في العراق اليوم ستستمر بشكل عكسي يؤثر على شعب العراق لزمن طويل بعد رفع الجزاءات. وقد يكون من المفيد لو استطاعت السيدة بيلامي أن تتكلم باستفاضة عن العلاقة بين الجزاءات والظروف الإنسانية لأطفال العراق.

ويجب على أعضاء المجلس أن يواجهوا الحقائق المطروحة هنا اليوم بأسلوب إيجابي بناء إذا ما كان لنا أن نحرز تقدما في تخفيف حدة الحالة السيئة. وفي هذا الشأن، يجب أن تكون توصيات الأمين العام الواردة في تقريره محل دراسة جادة من جانب جميع الأطراف المعنية.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أولا، أشكر الأمين العام على تقريره الشامل المفيد للغاية وعلى عرضه البليغ للتقرير هذا الصباح.

نجتمع أخيرا لنجري مناقشة عملية لتنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأحد الدوافع الرئيسية لدى المملكة المتحدة للنهوض بتنفيذ ذلك القرار كان الحاجة لتحسين الحالة الإنسانية في العراق. وهذه المناقشة لا بد أن تركز على حلول عملية. هناك الكثير الذي يمكن القيام به دون التأثر باختلاف وجهات النظر السياسية الذي يجب بالضرورة ألا يمنعنا من تناول هذا الموضوع اليوم.

إن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) هو الحل الأساسي؛ وأعتقد أن لدينا توافق آراء في المجلس حول هذا. إن القسم "الإنساني" من ذلك القرار يجري تنفيذه الآن. لكن كلما استطعنا التحرك بسرعة أكبر بشأن القرار في مجموعه، أمكننا تحقيق هدف تعليق الجزاءات وتحقيق الأمن، بما في ذلك السيطرة على أسلحة الدمار الشامل بسرعة أكبر. لقد عـُين هانز بليكس، بكل تأييدنا، لينشئ ويقود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ونأمل أن يوافق العراق على قبول اللجنة حتى تنهي عملها الخاص بنزع سلاح العراق وتواصل الرصد الفعال حتى يمكننا جميعا أن نتيقن من أن المنطقة آمنة. ونحن نشجع العراق على التعاون في هذا.

اسمحوا لي بأن أكون واضحا تماما بشأن نقطة رئيسية: إذا اختار العراق ذلك الخيار فإننا في المملكة المتحدة ملتزمون بتيسير تعليق الجزاءات، وعندما يفي العراق بالتزاماته فإنها تُرفع. وبمجرد أن يتخذ العراق هذا القرار الأساسي اعتقد اعتقادا راسخا بأن التعليق يمكن أن يحدث في غضون شهور.

وإذا لم ينتهز العراق هذه الفرصة، فإن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يوفر رغم ذلك إمكانية القيام بالكثير من أجل شعب العراق. وهذا ليس رأي المملكة المتحدة وحدها، وإنما هو أيضا رأي الأمين العام، على النحو الذي يوضحه في تقريره؛ وهو أيضا رأي آخرين تكلموا اليوم. إن السقف الموضوع على مبيعات نفط العراق قد رُفع، مما يسمح للعراق بتصدير ما قيمته ١٧ بليونا من الدولارات هذا العام، وهذا يمثل زيادة هائلة عما كان عليه الحال في السنوات السابقة، وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٨٠. ولقد وافقنا على قوائم سلع تعليمية، وصحية، وزراعية وغذائية لتستورد للعراق، مما يجعل كامل عملية استيراد السلع للعراق أكثر سلاسة وسرعة، حتى يمكن استيراد طائفة كبيرة من السلع المدنية دون أي تأخير. ولجنة الجزاءات تفحص تدابير إيجابية أخرى. ونحن ننتظر توصيات الأمم المتحدة بشأن مكون نقدي محلي، سيحدث تغييرا حقيقيا على المستوى المحلي.

إنه لحسن أن يعمل المجلس مرة أخرى بطريقة عملية بشأن العراق. ويجب علينا أن ننفذ هذه التدابير بسرعة، وبشكل بناء وفعال. والمملكة المتحدة مستعدة للموافقة على توصية الأمين العام بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٦٠٠ مليون دولار لقطع الغيار اللازمة لقطاع النفط. ونحن نتطلع إلى قرار يصدره المجلس بشأن هذه المسائل ذات الصلة وغيرها.

يشعر أعضاء كثيرون بالقلق من عدد حالات تعليق طلبات العقود للعراق. ولقد حان الوقت لنضع هذه المشكلة في إطارها الصحيح. إن على المجلس أن ينفذ جميع قراراته. وهذه لا تكفل أمن المنطقة إلا إذا كانت مجموعة متكاملة. ويجب على العراق ألا يستورد بنودا يمكن أن تستخدم لبناء قواته العسكرية أو قدراته على صنع أسلحة الدمار الشامل. وهذه مسؤوليتنا الجماعية الرئيسية: ولا يمكن أن تُترك لجانب واحد، وحتى الآن أقلية صغيرة من بين أعضاء المجلس تتحمل كامل المسؤولية عن تنفيذ هذا. وبقية أعضاء المجلس يفترضون، بصراحة، أننا سنقوم بهذا الموضوع. وإذا لم نقم بهذا، سيتمكن العراق من الحصول على بنود خطيرة. وهناك ثلاثة عقود، على سبيل المثال، أوقفناها في الأسابيع القليلة الماضية فقط. لقد شككنا في عقد لمولد النيوترون، يمكن أن يُستخدم لصنع أسلحة نووية. وأوقفنا عقدا لتوريد معدات اتصالات عسكرية للراديو حديثة للغاية، لها قدرة تتجاوز ما تحتاجه، مثلا وزارة الصحة. وأوقفنا عقدا لأجهزة تنفس اصطناعي عسكرية لا تستخدم إلا في أغراض الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة البيولوجية.

والمملكة المتحدة ستبدأ دراستها للعقود بسرعة وبشكل موضوعي. ولكننا لن نسمح بعرقلة قيامنا بنصيبنا من المسؤولية لمنع العراق من أن يعيد تسليح نفسه. وإلى جانب هذا العدد الصغير من حالات الاستخدام المزدوج، فإن السبب الأكبر لحالات التعليق هو ببساطة عدم توافر المعلومات بشأن العقود. أحيانا تُقدم عقود بملايين الدولارات بجملة واحدة من المعلومات تصف السلع في ذلك العقد. وبعبارة أخرى نحن لا نعرف حتى ما يستورده العراق. ومن الواضح أن هذا المعيار منخفض للغاية لا يمكن أن نقبله. ونحن نشجع العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة مع العراق ومع المقاولين لتحسين كيفية تقديم العقود.

ومن أسباب تعليق الطلبات أيضا عدم وجود معلومات عن المستخدم النهائي لمنتجات النفط مقابل الغذاء في العراق. ويمكن تحسين ذلك بزيادة فعالية الرصد والمراقبة في العراق. إن كل قرار من القرارات المتعلقة بالبرنامج الإنساني، بدءا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، ومرورا بالقرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، وانتهاء بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، يدعو إلى أن تكفل الأمم المتحدة استخدام السلع للأغراض المأذون بها في العراق. ورغم أن البرنامج قد ازداد حجمه بأكثر من ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٦، وهو يشمل الآن مشاريع بنية تحتية معقدة، فإن عدد مراقبي الأمم المتحدة لم يزد منذ بداية البرنامج.

وهذا أمر غير معقول؛ كما أنه يجعلنا نشك في أن جميع المواد ذات الاستخدام المزدوج يجري رصدها على النحو الصحيح. وينبغي أن نعمل جميعا مع الأمانة العامة لزيادة عدد المراقبين وفعاليتهم. وربما كان ذلك أمرا ينبغي النظر فيه في سياق مشروع القرار الذي

يوافق على زيادة الإنفاق على قطع الغيار المتعلقة بالنفط.

ولكن أيا كانت نواحي القصور التي يتعين علينا أن نواجهها في نظام العقود، تقوم المملكة المتحدة بكل ما في وسعها للموافقة على العقود وتفادي حالات التعليق بدون داع. وإجراءاتنا لاستعراض العقود قد فحصت لتقليل جميع حالات التأخير إلى الحد الأدنى. ونحن نرحب باقتراح الأمين العام صباح اليوم بأن تنشأ آلية لاستعراض تعليقات الطلبات. بيد أن علينا أن ننظر إلى المسألة من منظورها الصحيح؛ فالمملكة المتحدة وافقت على ٩٨,٨ في المائة من جميع العقود المقدمة إلى لجنة الجزاءات في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء - ٩٨,٨ في المائة. وأنا أرحب بما قاله ممثل الولايات المتحدة هذا الصباح بأن واشنطن ستقوم الآن بجهد بناء لتحسين إجراءاتها المتعلقة بتعليقات الطلبات.

ما الذي يمكننا أن نفعله أيضا لزيادة عائدات البرنامج الإنساني إلى الحد الأقصى؟ ويوم أمس استمعت لجنة جزاءاتنا إلى إحاطة إعلامية من قوة الاعتراض الدولية بشأن عملياتها في الخليج وبشأن إنفاذ قرارات المجلس. وقد عرضت على اللجنة قرائن واضحة على أنه منذ منتصف عام ١٩٩٩ زاد المهربون أنشطتهم إلى الحد الذي أصبحوا فيه الآن يصدرون على نحو غير مشروع ما يربو على ٤٠٠ ٠٠٠ طن شهريا من زيت الغاز من العراق، باستخدام حماية المياه الإقليمية الإيرانية لنقل الزيت إلى تجار في الإمارات العربية المتحدة.

واستمعت اللجنة أيضا إلى أدلة مقنعة بأن المهربين يقومون أيضا بتصدير النفط عن طريق دول مجاورة أخرى، بما فيها تركيا. والعائد المحتمل لجميع تلك العمليات لا بد أنه يتجاوز الآن مليار دولار سنويا. وبدلا عن استخدام ذلك العائد لإعادة بناء مستشفى في بغداد أو لتوفير مياه نظيفة لإحدى القرى، فإن تلك الأموال ينفقها نظام صدام حسين على الصفوة والعسكريين العراقيين؛ بل وربما لدعم مجموعات المنشقين الإيرانيين، وتلك نقطة تتسم بالمفارقة حينما ينظر المرء في الحماية التي توفرها إيران للتهريب عبر الخليج. إننا نحث الدول المجاورة للعراق على اتخاذ خطوات لمنع هذه التجارة غير المشروعة وقمع من يسعون إلى الربح على حساب الشعب العراقي.

إن السفير فاولر، من خلال عمله في لجنة جزاءات أنغولا، وضع لنا نموذجا ممتازا بشأن الكيفية التي ينبغي بها للمجلس أن يتصدى لإنفاذ الجزاءات كي تحدث أثرها المنشود. ونحن نعلم أن ذلك من شأنه أن يفيد الشعب الأنغولي الذي طالت معاناته. وينبغي لنا أن نتبع ذلك النموذج في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وفي عملنا في المجلس نفسه. فنحن منشغلون على نحو مكثف بشأن العراق أكثر مما نحن منشغلون بشأن أنغولا، والآثار المترتبة على الأمن الإقليمي والدولي أكبر. وقد حان الوقت لتطوير استجابة عملية، تركز أولا على رصد تعليقات الطلبات والتهريب بوصف ذلك صفقة مركبة لدعم تحسين الإجراءات في لجنة القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وينبغي لنا أيضا أن ننظر في إدماج قانون المنافذ النفطية الإضافية وإضفاء الصفة الشرعية على التدفقات النفطية غير المشروعة حاليا بغية نقل النفط وعائده إلى برنامج النفط مقابل الغذاء، المكان الطبيعي لذلك. إن هذه التجارة غير المشروعة تحمي نظام بغداد من آثار سياسة المجلس، الذي يتعين عليه أن يجمع بين تعليق الجزاءات ونزع السلاح. والأسوأ أن ذلك يحرم الشعب العراقي من كامل الموارد التي ينبغي أن تكون متاحة له.

وبالإضافة إلى الأحكام التي وصفتها بالفعل، فإن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يضع تركيز المجلس على نحو أكثر دقة على المسألة الإنسانية التي ينبغي أن تشغلنا جميعا هنا. ومنذ حرب الخليج، فإن التعويق العراقي وقف دائما عقبة أمام الجهود الرامية إلى تحديد مكان وجود المفقودين الكويتيين وغيرهم الذين يبلغ عددهم ٦٠٠ شخص وأكثر. وقد قدم العراق معلومات كافية لإغلاق ثلاثة ملفات فقط. ومنذ عام ١٩٩٩، يرفض العراق حضور اجتماعات اللجنة الثلاثية، وهي الهيئة التي تهدف إلى تسوية تلك الحالات. ومن ثم فقد منع عمدا إحراز المزيد من التقدم. وفي غضون ذلك، ليس أمام أسر المفقودين سوى المعاناة. كذلك لم يحدد العراق مكان كميات كبيرة من الممتلكات الكويتية المسروقة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ونتيجة لذلك، لا تزال الكويت مجتمعا وبلدا يعاني آثار صدمة غزو عام ١٩٩٠، وتلك حقيقة شهدت بها زوجاتنا اللائي زرن الخليج مؤخرا. وأنا أرحب بشدة بتعيين الأمين العام السفير يولي فورونتسوف، بوصفه المنسق رفيع المستوى التابع له حسب نص القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وتتطلع المملكة المتحدة

قدما إلى تقريره وستقوم بكل ما في وسعها لمساعدته في عمله.

وقد أشار وفد أو اثنان في وقت سابق من هذه المناقشة إلى الاجراءات التي تتخذ في منطقتي حظر الطيران. إن منطقتي حظر الطيران أنشئتا دعما لقرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) الذي دعا العراق إلى وقف قمعه للسكان المدنيين. وذلك القمع لم يتوقف. وتلك الغايات مبررة بموجب القانون الدولي، استجابة لحالة إنسانية قاهرة. والمملكة المتحدة ليست مستعدة لترك الأكراد والشيعة أو غيرهم عرضة لتهديد سلاح الطيران العراقي من جديد. وبالنظر إلى سجل بغداد، ليس لدى أي منا شك في أنها ستستأنف ذلك النشاط لو استطاعت. وطائراتنا لا تستهدف سوى الطائرات والمرافق الأرضية التي تستهدفها. وليست هناك حملة قصف. وإن وتيرة النشاط يحددها العراق في واقع الأمر - لا قوات التحالف. وإذا كف العراق عن مهاجمة طائراتنا، فسنكف عن الرد على ذلك العدوان. وعملنا محصور تماما في الردود المناسبة ومستهدف بعناية لتفادي الإصابات وسط المدنيين. ونحن نأسف أسفا عميقا لإصابات المدنيين التي تحدث، ولكن علينا أن نحذر من إحصاءات العراق التي تنزع إلى تضخيم الخسائر وسط العسكريين والمدنيين سعيا وراء الأثر الدعائي. ولن يكون هناك خطر إذا لم يكن هناك تهديد عراقي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد بجهود جميع أفراد الأمم المتحدة المشاركين في تنفيذ البرنامج الإنساني، وأن أشيد بوجه خاص بالمدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. فهم يضطلعون بعمل شاق في أصعب الظروف، ولكنهم يعملون بشجاعة وتفان، ولهم أن يفخروا بجهودهم لتنفيذ أكبر البرامج الإنسانية وأكثرها تعقيدا في تاريخ هذه المنظمة. وينبغي لنا جميعا أن ندعمهم بدعمنا ومساعدتنا المستمرين.

وكما أوضحت مناقشة اليوم، لا يزال يتعين القيام بالكثير لتحسين الحالة في العراق. إلا أن الحل الكامل يكمن في تنفيذ قرارات هذا المجلس، خاصة البرنامج الذي وضعناه في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وقد نكون راغبين في انتهاء الجزاءات، ولكن المجلس ليس في وسعه أن يكف فجأة عن تحمل مسؤوليته عن الأمن في المنطقة. وكما ذكر الأمين العام صباح اليوم، أن النتيجة المرضية الوحيدة هي أن يعود العراق إلى الامتثال التام لقرارات المجلس، حتى يمكن للجزاءات أن تنهى وللشعب العراقي أن يستعيد الحياة الطبيعية. ونحن نرحب باقتراحه المتعلق بأن يكون هناك استعراض مستمر للتقدم المحرز في إطار القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ونؤيد بقوة دعوته إلى العراق للتعاون مع ذلك القرار، ومع المجلس، حتى يمكننا أن نعمل تجاه تعليق الجزاءات ورفعها. وإذا رفض العراق اغتنام تلك الفرصة، يكون من واجب المجلس حينئذ، بالإضافة إلى الأمانة العامة، استغلال الفرصة التي يتيحها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) أفضل استغلال لإحداث فرق في حياة العراقيين العاديين.

السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره عن البرنامج الإنساني في العراق. وهذا التقرير يقدم تقييما مفصلا قيما، وإن كان محزنا، لتنفيذ هذا البرنامج، وكذلك لعمل الأطراف المعنية. ونشكر الأمين العام أيضا عن التقرير الذي أعده فريق خبراء النفط. والواقع أن الملاحظات الافتتاحية التي قدمها الأمين العام قد أوضحت كل شيء، وهي تحظى منا بأكبر الترحيب - وخاصة فيما يتعلق بملاحظاته بشأن الأطفال. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنرحب بوجود السيدة بيلامي والسيد سيفان بين ظهرانينا.

والواقع أن برنامج النفط مقابل الغذاء لم يصمم لتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، ولكن لم يكن المقصود منه زيادة المعاناة في البلد إلى الحد الأقصى. ومن الواضح أن فعالية البرنامج وآثاره الإيجابية الممكنة قد حدت منها بشكل كبير العوامل الموضحة في التقرير، والتي يمكن تصحيح معظمها مع توفر الإرادة السياسية اللازمة.

وسأبدأ بالنتيجة الكالحة التي توصل إليها خبراء النفط بأن الحالة المحزنة لصناعة النفط العراقية لم تتحسن، وأن التدهور مستمر في حالة جميع القطاعات. وقد علق سفير أوكرانيا في ملاحظاته التي أدلى بها آنفا على مسؤولية الحكومة العراقية وكذلك مسؤولية أعضاء المجلس. ونحن نشاطره هذا الرأي. وبينما تتحمل حكومة العراق مسؤوليتها الخاصة، يساورنا قلق بالغ إزاء عدم توفر الإرادة الظاهر لدى المجلس لاتخاذ خطوات عملية لمنع وقوع خسارة فادحة في الأرواح وحدوث كارثة بيئية. وقد اقترح الأمين العام بالفعل في تشرين الأول/

أكتوبر من السنة الماضية زيادة الأموال المخصصة لقطع غيار النفط ومعداته، ولكن بعد ستة أشهر لا يزال من غير المؤكد أننا سنستجيب للتحذيرات. وكانت حالة صناعة النفط العراقية معلومة لدينا حتى من قبل النتائج التي توصل إليها خبراء النفط. والأضرار الطويلة المدى التي تلحق بصناعة النفط العراقي لا يمكن إلا أن تلحق ضررا دائما برفاهة الشعب العراقي.

ولذلك من اللازم تلبية الاحتياجات الطويلة المدى المتعلقة بمتطلبات الهياكل الأساسية والاستثمار بالفعل، لأن انتعاش الاقتصاد العراقي هو وحده الذي يمكن من تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. والعراق الذي دمر نسيجه الاجتماعي والاقتصادي لن يضر بالشعب العراقي فحسب، ولكنه أيضا لن يخدم مصالح جيرانه.

وقد أكد ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بغداد مرة أخرى مؤخرا النتائج التي توصلت إليها اليونيسيف بأن الأطفال في العراق قد تضرروا بصورة غير متناسبة من نظام الجزاءات. ولا تزال هذه الحالة مستمرة في التدهور ويمكن أن تؤدي إلى انهيار لا رجعة منه للنسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ومن الأمور الأساسية في هذا الموضوع، والتي تعوق فعالية البرنامج، مسألة الطلبات المعلقة وتأخير عمليات التوريد. والعدد الكبير من الطلبات المعلقة والتأخيرات التي يتضرر منها فرادى المتعهدين مسألة تحتاج قطعا إلى استعراض.

ويكشف هذا التقرير مرة أخرى عن الآثار البالغة السلبية لتعليق الطلبات على قطاعات ذات أهمية بالغة لأضعف الفئات، مثل الأطفال. ومما يثير القلق بوجه خاص أنه لم يحدث سوى تحسن طفيف أو لم يحدث تحسن مطلقا في قطاعات مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء. فعلى سبيل المثال، التقدم المحرز نتيجة لوصول الإمدادات الطبية تعرض للخطر من جراء نسبة الوفيات العالية للغاية بسبب التهابات الجهاز التنفسي الحادة، كما تذكر الفقرة ١٣٨ من التقرير. والأطفال من بين أكثر الفئات تضررا من التهابات الجهاز التنفسي الحادة. بل مما يثير الفزع بشكل أكبر أن نسبة الأطفال الذين يتلقون علاجا لائقا لا تتجاوز طفلا واحدا لكل عشرة، وأن ٩ في المائة فحسب من حالات الالتهاب الرئوي تحظى بالعلاج اللائق، وأن نسبة الأطفال الذين يخضعون للفحوص بشكل منتظم بعد ظهور بوادر مرضية خطيرة لا تتجاوز ٤ في المائة. وبالتالي يمكن للمرء أن يسأل، هل لم يبق أطفال في العراق اليوم؟ هل يعتبر كل فرد بالغا؟

حقا، إن الصور الخارجة من العراق فيما يتعلق بحالة الأطفال محزنة. ووفقا لدراسة اليونيسيف، لا تزال المعدلات العالية للوفيات والأمراض مستمرة.

وقبل فترة ليست بعيدة ربما شاهد العديد منا برنامجا عنوانه "أبكي فريتاون"، كان عن الأطفال في سيراليون. وبعد أن تكلمت مع العديد من زملائي في أحاديث خاصة، أعرف أننا جميعا تأثرنا بما شاهدنا. والبارحة عرضت الشبكة الإخبارية الدولية "ITN" برنامجا محزنا آخر، وكان هذه المرة عن الأطفال العراقيين. والرسالة المتعلقة بأولئك الأطفال لا يمكن إلا أن تؤثر على كل فرد. ولا يحتاج المرء إلى أن يكون أما أو أبا ليتفطر قلبه لما يمر به أطفال العراق؛ لا يحتاج المرء إلا أن يكون إنسانا. إننا لا يمكن ان نستخدم الشواغل السياسية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية. وبالتالي فإننا نتطلع إلى تعليقات السيدة بيلامي، كما طلب وفد جامايكا.

ونؤيد التوصيات المقترحة من الأمين العام لمعالجة هذا الموضوع. ونؤيد على وجه الخصوص النظر في إسناد دور موسع لآلية المراقبة. وأرى، كما يرى بعض من سبقوني في الكلام، أن الوقت قد حان بالفعل لتقييم آثار هذه الجزاءات.

فقد أصبح من الواضح منذ عام ١٩٩٧ أن البرنامج بالصيغة المشكل بها لم يتمكن من منع استمرار تدهور رفاهية الشعب العراقي الصحية والغذائية. ويرحب وفدي بالتقدم المحرز في بعض الجوانب، مثل إجازة القوائم المتعلقة بالمواد الغذائية والمواد التعليمية. ونأمل أن تجاز عاجلا القوائم الخاصة بالإمدادات الصيدلية والطبية، وكذلك بالمعدات الطبية والزراعية الأساسية، وأن يجري استعراضها جميعها بصفة منتظمة للسماح بتوسيعها. ولكننا نلاحظ أيضا الإشارات الواردة إلى عدد الحالات التي أخفقت فيها لجنة الجزاءات في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل حيوية لإدارة البرنامج. ووفدي يؤيد الأمين العام في دعوته إلى تجديد الجهود لتسوية المسائل المعلقة. ونرحب أيضا بالتوصيات المقدمة إلى حكومة العراق وإلى اللجنة المنشأة

عمــلا بالقــرار ٦٦١ (١٩٩٠) الرامية إلى زيادة فعالية البرنامج.

ويشارك وفد بلادي الوفود التي أعربت عن عدم ارتياحها لعدم قدرة المجلس وحكومة العراق على التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات تمكن الحجاج العراقيين من الحج هذا العام. ويحدونا أمل صادق في أن تتغير الحالة في العام المقبل.

أخيرا، يود وفد بلادي أن ينفذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في الوقت المناسب وبصورة كاملة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تستأنف حكومة العراق تعاونها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية، مثلما أكد المجلس عليه مجددا في الفرع باء من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلادي عن شكره وتقديره العميقين لكم، سيدي الرئيس، على عقد المجلس هذه الجلسة الهامة وفي الوقــت المناسب بشأن هذا الموضوع. ونحن ننوه بوجود السيدة كارول بيلامي والسيد بنون سيفان. ونرحب بتقرير الأمين العام عملا بالفقرتين ٢٨ و ٣٠ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٥ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩). ونؤيد كذلك توصيات الأمين العام بتخصيص مبلغ إجمالي قدره ٦٠٠ مليون دولار لتمويل شراء قطع غيار ومعدات نفطيــة للمرحلــة السادسة والسابعة بغية التعويض عن الضرر الدائم الحاصل في الهياكل النفطية في العراق.

إن الأداء الضعيف لحقول النفط الناجم مباشرة عن تعليق عقود عديدة لقطع غيار زمعــدات نفطيــة، أسفر عن أضرار لحقت بالمخزونات النفطية يتعذر عكس مسارها. فالعائدات النفطية من هذه الحقول هامة بالنسبة لنجاح برنامج النفط مقابل الغذاء، بيد أنها ينبغي ألا تعامل كمجرد مصدر دائم لتمويل البرنامج. وهذا المورد الطبيعي القابل للنضوب لا يعود إلى الجيل الراهن فحسب؛ بل أيضا إلى الأجيال العراقية المقبلة. ولذلك، تقوم الحاجة إلى كفالة استمراريتها التي يعوقها حاليا تعليق عدة عقود لقطع غيار نفطية.

وهذه المخصصات الإضافية ينبغي أيضا استعمالها لكفالة سلامة الأفراد العاملين في ظل ظروف خطيرة للغاية. وثمة حاجة أيضا لشراء العتاد المطلوب من أجل حماية البيئة. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي الانتباه إلى الأزمة البيئية التي قد تحصل نتيجة تدهور حالة المرافق في ميناء البكر العميق للتحميل. والعامل الأساسي الذي يسهم في ذلك يتمثل في العقود المعلقة. ولقد أشار الأمين العام في مناسبات عديدة إلى هذه النقطة وحذرنا من احتمال وقوع كارثة بيئية تنجم عن التلوث النفطي. وهذا التلوث يعني أن أثره لن يقتصر على الشواطئ العراقية، وإنما ستتأثر به الكويت والبلدان المجاورة أيضا.

ويحدونا أمل صادق في أن يسفر تعزيز قدرات المراقبة والرصد في قطاع النفط عن رفع التعليق المفروض على العقود بدرجة كبيرة. وينبغي لهذا النهج أن يتوسع ليطال قطاعات إنسانية أيضا، حيث تحول العقود المعلقة دون توفير مياه الشرب الآمنة وتوليد الطاقة الكهربائية.

والجزاءات الشاملة والعقابية المفروضة على شعب لعقد من الزمن تقريبا دمرت العراق كدولة حديثة، وشردت شعبه وقضت على أنظمته الزراعية والتعليمية والصحية، فضلا عن بنيته التحتية. والآثار المدمرة المترتبة على الجزاءات تشهد على فشل الجزاءات الشاملة بوصفها أداة سياسية. فهذه الجزاءات تنتهك حقوق الإنسان الأساسية - أي الحق في الحياة بكرامة، وفي الواقع الحق في الحياة نفسها. ونظام الجزاءات سبب أزمة إنسانية ذات أبعاد كثيرة. وهذا أمر لا جدال فيه. وتتمثل المأساة في أنه كان من الممكن منع حصول هذا الخراب، إلا أنه سمح باستمراره. والحالة مؤسفة للغاية بحيث أن مجموعة من المشرعين المعنيين في كونغرس الولايات المتحدة اضطروا أن يبدوا رأيهم في الموضوع. ولقد وصفوا نظام الجزاءات بأنه "سياسة قتل الأطفال". والواضح أن الجزاءات تذهب إلى أبعد من إلحاق الضرر؛ إنها تقتل الناس وبخاصة أشد الناس ضعفا.

لقد اطلعنا على التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة وجاء فيه أن ما يزيد على ٥ ٠٠٠ طفل تحت سن الخامسة يموتون كل شهر بسبب الآثار المترتبة على الجزاءات. ومن شأن ذلك أن يجعل مجموع الأطفال الذين لقوا حتفهم طوال فترة ٩ سنوات نصف مليون طفل. فيا للسخرية إذ أن السياسة نفسها التي يفترض أن تجرد العراق من أسلحة الدمار الشامل

التي يملكها أصبحت هي نفسها سلاحا للدمار الشامل وأسفرت عن موت أطفال أبرياء. والجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة تعمل باسم المجتمع الدولي، على إضعاف مجتمع بأسره. ومما يزيد الطين بلة أن برنامج الحرمان المفروض على الشعب العراقي والآلية المعمول بها تنفيذا لذلك الغرض يصرف عليهما من مبيعات النفط العائد للشعب العراقي ذاته.

ويقدر وفد بلادي تمام التقدير الشواغل الأمنية المشروعة المعرب عنها تجاه العراق عقب قيامه بغزو الكويت قبل عقد من الزمن. وبالمثل، فإننا نتعاطف مع أسر ما يزيد على ٦٠٠ من الكويتيين ومواطني دول ثالثة مفقودين يتعين الكشف عن مصيرهم. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها السفير يولي فورونتسوف، الذي عين مؤخرا بصفته المنسق الذي أوكلت إليه مهمة حل هذه المسألة فضلا عن تيسير استعادة الإرشيف الوطني وغيره مما أخذ من الكويت. فهذه مسائل إنسانية هامة تحظى بتوافق الآراء الكامل في المجلس. لذلك ندعو العراق إلى الوفاء بالتزامه في هذا الصدد، إلى جانب الوفاء بجميع التزاماته الدولية الأخرى، ومواصلة مشاركته في اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية، والتعاون من أجل حل هذه المسائل مرة وإلى الأبد لصالح الإنسانية ولصالح استعادة الحياة الطبيعية في المنطقة.

والجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩١ سببت المعاناة للمدنيين بالدرجة الأولى، ولا سيما أشد السكان العراقيين ضعفا، عنيت العجزة والمرضى والأطفال. ونعتقد أن استمرار معاناتهم في المستقبل إلى أجل غير مسمى لا يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا. والحرمان الذي يسببه الحظر لا يتماشى أيضا مع أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويقال إن نظام الجزاءات المفروضة على العراق ليس شكلا من أشكال المساعدة الإنمائية. والواقع أنه ليس كذلك: فهو شكل من أشكال العقاب. ولكن إلى متى ينبغي استمرار هذا العقاب الجماعي؟ فبالنسبة للضحايا الذين يؤسف لهم والذين يعيشون في حالة فقر مدقع بعد عقد من الجزاءات، فإن الفقر حكم مؤبد يسحق يوميا روح الشعب وكرامته. وما لم يكن هذا هو الهدف من الجزاءات - وأنا لا أعتقد أنه كذلك - فإن إطالة أمدها برأي ماليزيا عمل غير إنساني وغير معقول.

ونعتقد أن فقدان الأرواح والمعاناة التي يتعرض لها السكان المدنيون ويعجز وصفها تفوق بكثير الفوائد الملموسة والمباشرة والمتوخاة من الجهود الرامية إلى نزع سلاح العراق. واليونيسيف ليست الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي ترفع تقريرا عن الأثر السلبي لنظام الجزاءات. فمنظمة الصحة الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تؤيد استنتاجات مشابهة. وثمة عدد من الشخصيات المعنية والجريئة، لا سيما السيد دنيس هوليداي، والسيد هانز فون سبونك، والسيدة جوتا بورغارد، المطلعين على الحقائق ميدانيا، أكدوا جميعهم ما نعرفه بالفعل أو ما لا نود أن نعرفه ومفاده أن الجزاءات الاقتصادية المستمر فرضها على الشعب العراقي يتعذر تبريرها ويجب إلغاؤها في أسرع وقت ممكن.

وفي اعتقادنا أن أعدادا متزايدة من أصحاب الضمائر الحية الشجعان سوف يتكلمون في الأسابيع والشهور المقبلة، لأن الحالة الإنسانية المؤسفة في العراق لا يمكن تبريرها بضمير حي من جانب الرجال والنساء ذوي النية الطيبة.

ولقد آن الأوان لأن يصوغ المجتمع الدولي سياسة جديدة بشأن العراق تتناول المخاوف الأمنية المشروعة للمجتمع الدولي ولكنها لا تلحق معاناة عشوائية لشعب العراق. فإذا كنا جادين في نوايانا وجهودنا الرامية لتخفيف معاناة الشعب العراقي البريء، فيجب ألا نربط بين إحراز تقدم في نزع سلاح العراق وبين الجهود الإنسانية التي يبذلها المجلس. وينبغي مراجعة الجزاءات الاقتصادية وتخفيفها وفك الارتباط بينها وبين الجزاءات العسكرية. إن برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو تدبير إنساني كان من المقصود أن يكون تدبيرا مؤقتا، ليس العلاج الشافي لكل الأمراض والذي سيلطف من تأثير الجزاءات.

وقد قدم الفريق الإنساني الذي أنشأه المجلس برئاسة السفير سيلسيو أموريم سفير البرازيل، وهي عضو سابق في المجلس، ملاحظة هامة أود أن أستشهد بها لصلتها بالموضوع قيد المناقشة. فقد لاحظ قائلا:

"وحتى لو وفرت جميع الإمدادات في الوقت المناسب، فمن المعترف به أن البرنامج الإنساني المنفذ وفقا للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لا يمكن

أن يلبي إلا شريحة صغيرة من احتياجات الشعب العراقي ذات الأولوية. وبغض النظر عن التحسين الذي يمكن تحقيقه في تنفيذ البرنامج الإنساني الحالي - من حيث الموافقة على الإجراءات، والأداء الأفضل للحكومة العراقية أو مستويات التمويل - فإن حجم الاحتياجات الإنسانية من الضخامة بحيث لا يمكن تلبيتها في إطار البارامترات المحددة في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

فلنتوقف لنتأمل مليا في هذه الملاحظة الوثيقة الصلة بالموضوع.

يسعى القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ضمن جملة أمور، إلى ترشيد عملية الموافقة في لجنة الجزاءات، وإلى كفالة تحسين أداء الحكومة العراقية وإلى إلغاء الحدود القصوى لصادرات النفط. إلا أن الحظر المفروض على المواد ذات الاستخدام المزدوج - وهي مدخلات حيوية في كثير من البرامج المدنية - ما زال موجودا بكثافة. بل إن هذا القرار لم يبدأ حتى في التطرق لجوهر المشكلة الإنسانية. كيف يمكن لنا أن نأمل في أن تنجح هذه الزيارات المتتالية في حين أن سبب المشكلة هيكلي في طبيعته؟

إن الجانب الأعظم من الهياكل الأساسية المدنية في العراق قد دمر أثناء الحرب واثناء قصف البلد الذي تلا ذلك، والمستمر حتى الآن على نحو غير مشروع فيما يسمى بمناطق حظر الطيران، في انتهاك لسيادة العراق مما يعقد الحالة أكثر فأكثر. والعراق لا يستطيع إعادة البناء أو إصلاح الضرر الذي لحق بوضعه الذي كان موجودا قبل الحرب لأن إنفاق الأموال على برنامج النفط مقابل الغذاء يتحكم فيه مجلس الأمن. فكثير من قطع الغيار والمعدات اللازمة محظورة بموجب نظام الجزاءات. وتعليق العقود، التي تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات، يعرقل مجموع الجهود في بعض القطاعات الحيوية التي تستهدف تخفيف وطأة الحالة الإنسانية. ماذا يفيد الغذاء والدواء إذا انعدمت المياه النقية؟ والإفراط في تعليق العقود المتعلقة بالكهرباء والقطاعات النفطية أثرت تأثيرا خطيرا على الشعب العراقي.

في عام ١٩٩٠، قبيل اعتماد القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، لم تجر أي دراسة لتعريف المجلس بالآثار الإنسانية التي يحتمل أن تترتب على الجزاءات المقترحة. وكان ذلك الإغفال مبعثا للأسف، ولكن تلك الغلطة ينبغي ألا تتضاعف من جراء الفشل في إجراء تقدير للآثار. وينبغي أن تخضع الجزاءات للرصد وللاستعراض المنتظم أثناء تشغيل نظام الجزاءات كما هو منصوص عليه.

لقد كانت التكلفة الاجتماعية للجزاءات باهظة. فقد أرغم الأطفال على العمل وممارسة التسول أو ارتكاب الجرائم ليتسنى لهم البقاء على قيد الحياة. وأرغمت الشابات على ممارسة الدعارة بتأثير الظروف الاقتصادية الصعبة. وهجر الآباء أسرهم، وقد عجزوا عن تحمل الضغوط الاقتصادية والنفسية.

لقد انهار النظام التعليمي العراقي، بترك آلاف المدرسين لوظائفهم نظرا لظروف العمل التي يصعب احتمالها. ويقدر انخفاض المستوى التعليمي بالنسبة للمستويين الابتدائي والثانوي بـ ٣٠ في المائة. ويخصص لقطاع التعليم أقل من ٤ في المائة من الأموال المتاحة. وتعني صعوبة الحصول على المواد التعليمية الأساسية أنه فرض حظر ثقافي أيضا على العراق.

وعجزت الخدمات الصحية عن السيطرة على انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها - مثل الإسهال وأمراض الجهاز الهضمي وأمراض الجهاز التنفسي وشلل الأطفال - فاكتسبت أبعادا وبائية. وتحاول المستشفيات العمل بشبكات مياه ومجار منهارة وبدون توافر الإمدادات الصحية الأساسية والرعاية. وقدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن ٣٠ في المائة من أطفال العراق يعانون من سوء تغذية مزمن وحاد. وسيتأخر النمو الطبيعي لأولئك الأطفال نفسيا وعقليا طوال حياتهم.

وتنمو الأجيال الشابة في العراق ممتلئة بمشاعر الرفض للجزاءات والإحساس بالمرارة والشعور بالاغتراب عن بقية العالم. لقد جرد شعب بأسره من كرامته وقد يجد من الصعب عليه التعاون مع المجتمع الدولي. ومن المؤكد أنه ستترتب على الجزاءات آثار سياسية واجتماعية طويلة الأمد.

وهذا قليل من كثير من الأمثلة الواضحة على الأثر المدمر للجزاءات. ولن تعرف الصورة الحقيقية الكاملة إلا بعد إجراء تقييم شامل لنظام الجزاءات.

وحتى لو رفعت الجزاءات اليوم، فإن المشاكل المحيقة بالعراق ستظل مستمرة في المستقبل. وفي اعتقادنا أن الأثر الحقيقي أكثر تدميرا مما ندركه حقا. فعلى الجبهة الاقتصادية، تفيد التقديرات المتحفظة، أن جهود التعمير الاقتصادي سوف تتطلب ما بين ٥٠ بليون و ١٠٠ بليون دولار لإصلاح الهياكل العامة للمنافع الأساسية فحسب. وسيصبح الدين الخارجي عبئا آخر يتعين على العراق أن يتحمله وهو يحاول تأهيل الاقتصاد.

وثمة تقارير مثيرة للانزعاج عن آثار اليورانيوم المستنفد المستخدم في صنع القذائف التي قصف بها العراق أثناء حرب الخليج. فقد أصبح من المعروف أن الجسيمات العالية السمية تتسبب في الإصابة بالسرطان وينتج عنها ضرر لا يمكن علاجه في الكلى وتشوه الأجنة. وهناك تقارير تتحدث عن زيادة الإصابة بالسرطان بين العراقيين في الجنوب، حيث استخدمت تلك الذخائر على نطاق واسع. وينبغي التحقيق في الأمر وتقديم المساعدة للعراق للتغلب على المشكلات الناجمة عن هذه النفايات السمية.

ويزعم المدافعون عن استمرار الجزاءات بلا رحمة أنها ضرورية لمنع العراق من تهديد جيرانه وإعادة بناء ترساناته. إلا أن الهدف من هذه الجزاءات فيما يبدو قد تغير. فقرارات الأمم المتحدة الأصلية فرضت الجزاءات للضغط على العراق للقضاء على برامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. إلا أن البيانات السياسية الصادرة عن بعض العواصم ترى أن الجزاءات ستظل سارية حتى تتحقق أهداف سياسية معينة. ومن الواضح أن هذه السياسة تقوض الهدف الأصلي للجزاءات التي استند إليها التوافق الدولي في الآراء ضد العراق، وهي تجعل من الأطفال والأسر في العراق رهائن حقيقيين للمأزق السياسي بين الحكومات. وينبغي الكف عن تحويل العراق إلى شيطان إذا كنا جادين في قلقنا المعلن إزاء محنة شعب العراق.

بعد أكثر من تسع سنوات على أشمل حصار اقتصادي فرض على دولة عضو في هذه المنظمة، من الواضح أن الاستمرار في تطبيق نظام الجزاءات بصورته الراهنة لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيا. ولن يفيد استمراره إلا في إطالة عذاب الشعب العراقي الذي طالت معاناته والإضرار بمصداقية الأمم المتحدة - وبمصداقية هذا المجلس على الأخص. إن مجلس الأمن بإبقائه على الجزاءات الاقتصادية ضد العراق مع معرفته التامة بعواقبها المحزنة إنما يواصل تقويض ميثاق الأمم المتحدة. ولقد آن الأوان لأن نرى المسألة لا من خلال منظور الأمن الضيق في الجانب الغالب - وهو منظور مهم ولكنه عولج إلى حد كبير - ولكن أن ننظر إليها أيضا وعلى نحو متكرر من منظور الإنسانية الأوسع نطاقا.

وبالتالي، يحث وفد بلادي المجلس بشدة على إجراء تقييم عاجل وشامل لأثر الجزاءات على العراق. وفي حين أن التقارير الدورية للأمم المتحدة مفيدة وتحقق الأهداف المرجوة منها، إلا أنها - ببساطة - لا تروي القصة بأكملها، ولا يمكن أن يفي بهذا الغرض إلا إجراء دراسة شاملة. وهذه الدراسة ليست ضرورية فحسب، بل كان يجب إجراؤها منذ مدة. وإذ أناشد المجلس أن يستجيب إلى هذا النداء، أود أن أذكر أعضاء المجلس بالوفيات الحزينة وغير الضرورية لأطفال العراق الأبرياء بأن أقتبس من الفيلسوف والكاتب اللبناني المرموق الذي كتب

"لقد ماتوا في صمت لأن الإنسانية صمت أذانها عن صرخاتهم".

وفي هذا الصدد، أود أن أوصي بأن يرى أعضاء المجلس فيلما تسجيليا من إعداد السيد جون بيلغر، بعنوان دفع الثمن: قتل أطفال العراق، وانتجه تلفاز كارلتون في لندن، وعرض لأول مرة في المملكة المتحدة على قناة ITV. وقد تفتح رؤيته آذاننا لصرخات أطفال العراق الذين ما زالوا أحياء.

لقد أسهبت في هذا الموضوع. وبالنسبة لماليزيا، فإن قضية الجزاءات المفروضة على العراق تشكل مسألة ذات أهمية عظمى وشغلا شاغلا لشعبنا، كما هو الحال بالنسبة للشعوب الأخرى في كل مكان. وهي مسألة انشغال إنساني ومسألة أخلاقية لا تتعلق بالمجادلات. وهي مسألة تخاطب ضميرنا، وبخاصة بالنسبة لعضويتنا في المجلس. وأعتقد أن لها نفس المكانة بالنسبة لكثير من الأعضاء الآخرين في المجلس، فضلا عمن هم خارجه.

السيد كيغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نشعر بالامتنان لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الرسمية، كما نشكر الأمين العام على تقريره وعلى

مشاركته في هذه الجلسة. ونود كذلك أن نشكر مكتب برنامج العراق ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على جهودهما بشأن المسألة المعروضة على المجلس.

إن الحالة الإنسانية الرهيبة التي تؤثر على سكان العراق ليست جديدة على مجلس الأمن. فنظرا للآثار التي تركها نظام الجزاءات على المدنيين، فإنه فور فرض الجزاءات على ذلك البلد تقريبا - وبخاصة منذ عام ١٩٩٥ - بدأ المجلس يضع استثناءات لها لكي يتحاشى على الأقل زيادة معاناة شعب العراق. وفي هذا الإطار، شارك وفد الأرجنتين بنشاط في المفاوضات التي أسفرت عن اتخاذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) قبل خمس سنوات، حول عيد القيامة في ذلك العام.

وقد تحسنت الحالة الإنسانية في العراق بإنشاء برنامج النفط مقابل الغذاء. ولكننا علمنا في ذلك الوقت، من خلال تقارير أصدرتها الأفرقة التي ترأسها السفير سيلسو آموريم، وبدأت في شباط/فبراير ١٩٩٩، أن الموارد التي نتجت عن هذا البرنامج لم تكن كافية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب، رغم التحسينات التي أدخلت تدريجيا على هذه الآلية.

والأزمة التي جعلت من المستحيل للجنة الخاصة للأمم المتحدة أن تواصل الوفاء بالولاية التي أناطها بها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لم تساعد على تحسين الحالة الإنسانية في العراق. وتسبب الإطار السياسي المعاكس الذي ساد في ذلك الوقت في منع المجلس من التوصل إلى الاتفاقات اللازمة لاتخاذ تدابير تحسن الحالة تحسينا موضوعيا.

وقد استغرقنا ما يقرب من عام لكي نعيد تصميم النظام الذي يطبق على العراق، فيما يتعلق بالجزاءات وبنزع السلاح والرصد والتحقق المستمرين. وكانت نتيجة هذه العملية اتخاذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي جسد آمالنا في حضور للأمم المتحدة مرة أخرى في العراق، مع إمكانية واضحة لوقف نظام الجزاءات. وبعد مرور ثلاثة أشهر فقط على اتخاذ ذلك القرار، يمكننا أن نرى كلا من السمات الإيجابية والسلبية للحالة الحاضرة.

فأولا، مما يشغلنا أن عملية الموافقة على العقود في لجنة الجزاءات لا تزال أبطأ بكثير من الوضع الأمثل لتحسين بعض القطاعات الأساسية لرفاه السكان المدنيين في العراق. ومن الأمثلة على ذلك نقص المواد الحيوية لاستعادة القدرة على توليد الكهرباء وإمدادات مياه الشرب. وحل هذه المسألة يتطلب ما هو أكثر من التحسينات التي يمكن إدخالها عن طريق لجنة الجزاءات. ومن الضروري أيضا أن يمتثل موردو البضائع إلى العراق امتثالا صارما بشروط العقود المتفق عليها.

وتشغلنا أيضا حالة الهيكل الأساسي لقطاع النفط في العراق، الذي يرثى له على نحو متزايد، وفقا للتقارير التي نتلقاها. والافتقار إلى الأمن، والأضرار البيئية التي تتسبب فيها هذه الحالة تهدد أجيال المستقبل في العراق، تلك الأجيال التي نود أن نراها وقد نجت من الصعوبات التي يعاني منها الجيل الحالي.

ولهذه الأسباب نؤيد مشروع القرار الذي يمكن من استخدام ما مجموعه ٦٠٠ مليون دولار من الأرصدة التي تتولد بموجب القرارين ١٢٤٢ (١٩٩٩) و ١٢٨١ (١٩٩٩) لشراء قطع غيار لقطاع النفط. وأيد وفد بلادي كذلك مبادرات لجنة جزاءات العراق، ونحن على استعداد لزيادة المبالغ المخصصة لهذا القطاع مرة أخرى إذا أوصى بذلك الأمين العام بناء على تقارير الخبراء.

وهناك مصدر آخر لانشغالنا، وهو التطبيق الفوري لجوانب نزع السلاح الواردة في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ومن العلامات المشجعة أنه تم تعيين أعضاء هيئة المفوضين. ونرجو أن نحصل على الخطة التنظيمية للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في الأيام القادمة. ولا يزال هذا القرار مصدر أمل لوفدنا، رغم الصعوبات التي نواجهها في تنفيذه. ووقف الجزاءات إمكانية واقعية بموجب أحكام هذا القرار، ويبدو أن ذلك أكثر الطرق المثمرة - في ظل الظروف السياسية الحالية - للتخفيف بشكل حاسم من معاناة شعب العراق، الذي لا تستهدفه هذه الجزاءات.

وليس هناك أدنى شك في أن الجزاءات - التي لها غرض، والتي تستهدف الحكومة - هي أحد الأسباب الرئيسية في الحالة الإنسانية في العراق. ولكن هذه المشاكل تعقدها جوانب أخرى تتعلق باحترام حقوق الإنسان. ويراودنا الأمل في أن يرى المستقبل القريب المدنيين في العراق وهم يتمتعون ليس باحتياجاتهم المادية فحسب، بل وبالمعيشة في ظل ظروف سياسية مقبولة تحترم فيها حقوقهم الأساسية. وستكون الخطوة

الأولى التطبيق الكامل للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي يتطلب من جميع الوفود في المجلس أن يجددوا التزامهم بهذا البند من جدول الأعمال. ونرجو أن نسهم بجهودنا لكي نجعل ذلك الأمر ممكنا.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضيف كلمة إن أمكن، بشأن واجبات العراق إزاء إعادة جميع المواطنين الكويتيين أو رفاتهم، إلى وطنهم. ولم أذكر هذه القضية في بياني هذا الصباح لأنه لم تجر الإشارة إليها في تقرير الأمين العام. ولكن، لما كان زملاء آخرون قد أشاروا إلى هذه القضية، فإنني أود أن أضم صوتي إليهم في الترحيب بالسفير يولي فورونتسوف منسقا رفيع المستوى.

ويجب ألا يناقش المجلس مسائل إنسانية بشأن العراق دون أن يذكر حكومة العراق بالتزامها بتيسير إعادة جميع الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة إلى أوطانهم، وفقا لما جرى النص عليه في الفقرة ١٣ من منطوق القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبنغلاديش.

أولا وقبل كل شيء، ترى بنغلاديش أن من الأهمية بمكان أن يعقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة مكرسة للحالة الإنسانية في العراق، تفسح المجال أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الانضمام إلى مداولات المجلس بشأن هذه المسألة الهامة.

وإننا نشكر الأمين العام على بيانه الممتاز بشأن موضوع جلسة اليوم وتقديمه التقرير الشامل الوارد في الوثيقة S/2000/208، الذي يدمج عددا من العناصر، كما طالبت بذلك قرارات المجلس.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد بينون سيفان وإلى زملائه في مكتب برنامج العراق، إذ أنهم ما برحوا يعملون من أجل الوفاء بالمهمة التي أنيطت بهم باحتراف والتزام.

ويسهب تقرير الأمين العام مطولا في تناول الحالة المحزنة التي تمر بها صناعة النفط في العراق. وأعلن فريق الخبراء الذي كلفته الأمم المتحدة بمهمته في تقريره بأن حالة صناعة النفط العراقية المحزنة التي أشير إليها سابقا بصورة عامة لم تتحسن وأن التدهور في بعض الحالات أخذ يتسارع، ويشكل تهديدا بتدهور بيئي خطير. وأشار الخبراء إلى أنه ما لم تتوفر قطع الغيار والمعدات الأساسية وتتم الموافقة عليها خلال فترة وجيزة، فإن إنتاج النفط العراقي سينخفض انخفاضا كبيرا، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على برنامج النفط مقابل الغذاء نفسه. ولذا فإن وفد بلدي يؤيد تأييدا قويا توصية الأمين العام إلى المجلس على طلب زيادة المخصصات لقطع الغيار والمعدات النفطية من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٦٠٠ مليون دولار للمرحلة السادسة ولذا يسعده أن يؤيد مشروع القرار الذي جرى توزيعه في هذا الصدد. إلا أن وفدي يرى أن رفع الأموال المخصصة إلى المستوى المقترح لن يحقق هدفه إذا تم توقيف الطلبات الخاصة بقطع الغيار للصناعة النفطية بسبب تعليق طلبات العقود. وطبقا لما ورد في تقرير الأمين العام، فإن القيمة الإجمالية لطلبات العقود المعلقة لشراء قطع غيار ومعدات للصناعة النفطية بلغت ٢٩١ مليون دولار بدءا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ونحث المجلس أيضا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اختيار مراقبين نفطيين اضافيين لمساعدة مكتب برنامج العراق على الإسراع في البت بعقود إمدادات النفط من العراق.

وتقرير الأمين العام تذكرة مؤثرة بحقيقة وجود تدهور خطير في الحالة الإنسانية في العراق وأن الحالة تحتاج إلى اهتمام عاجل. وكما قال الأمين العام صباح هذا اليوم، فإن الأمم المتحدة تقف - ونعتقد أنه ينبغي لها أن تكون كذلك دوما - إلى جانب الضعفاء والمستضعفين. ويتعين عمل الكثير من أجل تحسين الحالة بغية التخفيف من معاناة عامة الناس في العراق، الذين يُحرمون من احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. ويتضح من الحالة الراهنة للأمن الغذائي والتعليم والصحة في العراق أن الجزاءات أصابت الشعب العراقي بطريقة عشوائية، ولذا فليس هناك ما يثير الدهشة إذ وصف العديدون هذه التدابير بأنها غير أخلاقية.

ووفد بنغلاديش على استعداد تام لأن يقدم دعما مخلصا للتدابير التي تستهدف تخفيف معاناة الشعب العراقي وتحسين الحالة الإنسانية في العراق. كذلك نعتقد اعتقادا قويا بضرورة إجراء تقييم لأثر الجزاءات بغية تحديد الآثار المترتبة على هذه

الجزاءات على الحالة الإنسانية المتدهورة فعلا في العراق.

وحالة الأمن الغذائي والصحة في العراق تقدم صورة قاتمة على نحو خاص. فمستوى السعرات الحرارية بين السكان العراقيين، وبخاصة الأطفال، وصل إلى مستوى متدن جدا. والهدف الذي حددته خطة الأمم المتحدة للتوزيع فيما يتعلق بالسعرات الحرارية لا يقترب من التحقيق في أي مكان. ويقول تقرير الأمين العام بأن الحالة العامة في قطاع التصحاح لم تشهد تحسنا يذكر خلال السنتين الماضيتين وذلك بسبب مستوى التمويل غير الكافي والقيمة المرتفعة لطلبات العقود المعلقة. وتواجه المستشفيات عوائق خطيرة لانعدام المرافق وذلك أيضا بسبب العدد الكبير من طلبات المعدات المعلقة. والأرقام التي أصدرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للطفولة دللت على اتجاه بارز في ارتفاع معدل وفيات الأطفال في بلد كانت فيه وفيات الأطفال من بين أقل المعدلات في العالم. والمجلس مدين لنفسه بالتصدي للأثر المدمر المترتب على نظام الجزاءات بالنسبة لشعب العراق وأن يفعل كل ما في وسعه من خلال اتخاذ التدابير الفعالة من جانبه للتخفيف من المعاناة وتحسين الحالة الإنسانية في هذا البلد. ونحن في المجلس يتعين علينا أن نستجمع قوانا ونتخذ بعض الخطوات البناءة في هذا الصدد. فالقرار الهام الذي اتخذه المجلس بشأن مسألة الحجاج العراقيين وأداء فريضة الحج في الشهر الماضي كان بمثابة مثال بارز على الطريقة التي يمكن فيها للمجلس أن يتصرف بسرعة وبصورة مبتكرة، واضعا مصالح الناس العاديين في العراق نصب عينيه.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى بعد آخر، غالبا ما ينسى، من أبعاد الحالة الإنسانية التي نعالجها اليوم، وهذا البعد هو المسألة الهامة المتعلقة بسجناء الحرب والمفقودين في العراق. وطوال العقد الماضي، وصلت المسألة إلى نقطة خطيرة وتحتاج إلى حل عاجل من أجل التخفيف من المعاناة التي لا توصف لعدد كبير من العائلات المتضررة، لا في الكويت وحدها بل في عدد من البلدان الأخرى، بما فيها بلدي. ونود أن نرى المنسق رفيع المستوى بشأن هذه المسألة السفير يولي فورونتسوف، الذي عينه الأمين العام مؤخرا وقد أحرز تقدما في إنهاء ملف هذه الحالة المأساوية.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

وإذ آخذ بعين الاعتبار مختلف البيانات التي أدلي بهـــا أثنـــاء جلسة اليوم، ومع عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلـــس الأمن يوافق بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت على توجيه الدعوة إلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لكي ترد على بعض المسائل التي أثيرت في البيانات التي أدلي بها هذا الصباح وبعد ظهر هذا اليوم.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة بيلامي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة بيلامي (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أقول بالنيابة عن زملائي في المجتمع الإنساني، الذين يعملون بكد ونشاط باسم الشواغل الإنسانية في العراق، بأنني أقدر بالتأكيد التعليقات الإيجابية التي أدلى بها اليوم أعضاء مجلس الأمن.

وأود أن أعلق بإيجاز على مسألتين أثيرتا. لقد أعرب ممثل فرنسا عن اهتمامه بطرائق العنصر النقدي. وكما قلت أمام المجلس في الماضي، فإننا نرى أن الحكم الوارد في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي ينص على إنشاء عنصر نقدي وعلى المشتريات المحلية يحتاج إلى متابعة بقوة ونشاط. وأرى أن هناك توافقا في الآراء - وبالتأكيد بيننا نحن الذين نعمل بصدد المسائل الإنسانية - بأن توفير العنصر النقدي لمناطق الوسط والجنوب ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لكفاءة البرامج وإدامتها. فذلك من شأنه أن يسمح بدفع أجور العمل والإمدادات المحلية الضرورية لإعادة التأهيل المادي للهياكل الأساسية، مثلا المدارس والمرافق الصحية. وسيدعم أيضا نقل وتركيب الإمدادات التي تم شراؤها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، كالمياه ومعدات معالجة مياه البواليع، بالإضافة إلى تدريب الموظفين، وهذا أمر لا نستطيع القيام به في هذه المرحلة لأن التركيز ينصب إلى حد كبير على الهياكل الأساسية.

إلا أنني أود أن أقول إننا نؤيد في هذه المرحلة تأييدا تاما تكليف مكتب برنامج العراق مؤخرا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بالقيام باستعراض للمكون النقدي، ونحن، في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ملتزمون

بالتأكيد بالعمل بشكل وثيق معهما على أمل وضع شكل أو إطار للتنفيذ. وقد طرحنا في الماضي أن البرنامج الغذائي المستهدف قد يكون فرصة لبدء شكل من الأشكال. ونحن نقدر كون بعض أعضاء المجلس قدموا مقترحات محددة بشأن الأشكال، وبالتالي باتباع التقييم والاستعراض اللذين يقوم بهما مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات، أعتقد أننا سنكون جميعا في وضع أفضل للرجوع بأشياء محددة فيما يتعلق بالأشكال.

فيما يخص الجزاءات، مرة أخرى، كما قلنا في الماضي، فإننا كصندوق وبرنامج من برامج الأمم المتحدة، نعترف بأن الجزاءات أداة يستخدمها المجتمع الدولي. لكن، مرة أخرى، إذا سمحتم لي أن أكرر التعليقات التي أدليت بها أمام مجلس الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٩، أقول إننا نعتقد أن الجزاءات ينبغي ألا تفرض، رفقا بالأطفال، دون استثناءات إنسانية ملزمة فورية قابلة للإنفاذ، جنبا لجنب مع آليات لرصد أثرها على الأطفال وسائر الجماعات الضعيفة. ونحن نعتقد أن الجزاءات لا تزال بالتأكيد عاملا، لكننا لا نعتقد أن الجزاءات هي العامل الوحيد، وهذا أمر من الأهمية البالغة أن نعترف به. إن آثار حربين وفشل حكومة العراق في الاستثمار في الخدمات الاجتماعية وعلى وجه الخصوص في الصحة والتعليم أسهما أيضا بالتأكيد في رفع معدل وفيات الأطفال. ونعتقد أن من قبيل التبسيط المغالى فيه افتراض أن الظروف تدهورت لسبب واحد.

أود أن اختتم بالانتقال مرة أخرى إلى المكون النقدي وأقول أن هذا شيء يجب أن نسعى إليه كثيرا جدا - مشاركة حكومة العراق بخصوص المكون النقدي أيضا، لأنه يمكننا أن نضع أشكالا عديدة، ولكن علينا في نهاية المطاف أن نتمكن من تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة بيلامي على تعليقاتها.

لم يبق متكلمون آخرون في قائمتي. والاجتماع القادم لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعماله سيحدد بالتشاور مع أعضاء المجلس.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.